

دور منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد النزاع: العراق نموذجاً

مثنى فائق مرعي

أستاذ العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق

The Role of Civil Society Organizations in Post-Conflict Societies: Iraq as a Model

Muthanna Faeq Merie

Professor of Political Science and International Studies
College of Political Science, Tikrit University

■ المراسلة: مثنى فائق مرعي

أستاذ العلوم السياسية- جامعة تكريت- العراق

البريد الإلكتروني: muthannaf@tu.edu.iq

DOI: 10.21608/ijppe.2022.234341

■ URL: <http://doi.org/10.21608/ijppe.2022.234341>

■ تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٢/٣/٢٠، وتاريخ قبوله: ٢٠٢٢/٤/١

■ توثيق البحث: مرعي، مثنى فائق. (٢٠٢٢، أبريل). دور منظمات المجتمع المدني في مجتمعات ما بعد

النزاع: العراق نموذجاً. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، (٢)، ١٢-٢٦.

المستخلص

أدت منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في العراق، ولا سيما في عملية التحول الديمقراطي ودورها في حل المشكلات الناجمة عن الصراع الطائفي والأزمات السياسية التي شهدتها العراق منذ عام ٢٠٠٣. وتتمثل إشكالية الدراسة في أنها تسعى إلى تحليل وفهم الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في المراحل التي تمر بها المجتمعات والدول بنزاعات وصراعات ومشكلات أمنية واجتماعية ومنها العراق، وتُثار عدة أسئلة حول الموضوع منها: ماذا يعني مصطلح ومفهوم منظمات المجتمع؟ وما علاقته بالمجتمعات التي تشهد نزاعات وأزمات؟ وكيف نشأت وتطورت منظمات المجتمع المدني في العراق في ظل التحولات السياسية التي شهدتها البلاد؟ وما الأدوار التي قامت بها منظمات المجتمع المدني في ظل النزاعات والاضطرابات الأمنية في الساحة العراقية؟ كما اعتمدت الدراسة في متنها على منهجين من مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية، وهما: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ويمكن من خلالهما تناول المعلومات التي تحتاج إليها الدراسة، ومن ثمّ تحليلها والتوصل إلى نتائجها. وتقسّم الدراسة إلى عدة مجالات هي: منظمات المجتمع المدني في مراحل ما بعد النزاع: المفهوم والأدوار، ونشأة وتطور منظمات المجتمع المدني في العراق، وأدوار منظمات المجتمع المدني في العراق.

الكلمات الدالة: منظمات المجتمع المدني، النزاع، العراق

Abstract

Civil society organizations have played an important role in Iraq, especially in the process of democratization and their role in solving the problems arising from the sectarian conflict and the political crises that Iraq has been witnessing since 2003. The problem of the study is that it seeks to analyze and understand the role played by civil society organizations during the stages that societies and countries go through, conflicts, and security and social problems, including Iraq. several questions are raised on this topic, including: what does the concept and term "society organization" mean?- What is its relationship to societies experiencing conflicts and crises?- How did civil society organizations arise and develop in Iraq in light of the political changes that the country has witnessed?- What are the roles played by civil society organizations in light of the conflicts and security turmoil in the Iraqi arena?- The study also relied on two methodologies of scientific research in political science, namely the descriptive and the analytical, through which it is possible to gather the information needed by the study, and then analyze it and reach conclusions. The study is divided into several areas: Civil society organizations in the post-conflict stages: the concept and roles, the emergence and development of civil society organizations in Iraq, and the roles of civil society organizations in Iraq.

Keywords: civil society organizations, conflict, Iraq

١. المقدمة

تُمثّل منظمات المجتمع المدني إحدى السمات الحديثة لتطور المجتمعات والدول على الرغم من أن هنالك مَنْ يذهب إلى قدم وجود مظاهر وجذور المجتمع المدني ومنظماته في مراحل تاريخية سابقة. ولكن منظمات المجتمع المدني، بمظاهرها الحديثة وشروط وجودها وأدوارها ووظائفها، تُمثّل مظهرًا من مظاهر العصر الحديث وتطوراته المختلفة، ويعود تأسيسها ووجودها إلى الدول والمجتمعات الغربية، ثُمَّ صار لها وجود في باقي مناطق ودول العالم الأخرى، ولعل ارتباطها في الدول والأنظمة الديمقراطية أكثر صلة ووثاقة من باقي الدول والأنظمة الأخرى، على الرغم من عدم حصر وجودها في الدول الديمقراطية فحسب.

ولمنظمات المجتمع المدني أدوار عديدة تختلف أهميتها وتأثيرها من دولة إلى أخرى، وكذلك الحاجة إليها أيضًا؛ بحيث تكون الحاجة إليها ماسة وضرورية في الدول والمجتمعات التي تشهد حروبًا أو صراعات أو نزاعات داخلية أو مع محيطها الخارجي، فهنا يكون دور هذه المنظمات مُلحًا كون وضع هذه الدول والمجتمعات يحتاج إلى أدوار منظمات المجتمع، ولا سيما تلك الأدوار التي تركز على حل الصراع وبناء السلام وتفعيل الحوار والتنمية الشاملة وتحقيق المصالحة، وغيرها من الأدوار التي تتطلبها مراحل النزاع وما بعدها؛ من أجل تجاوز أزماتها وتداعياتها.

وفي العراق كانت هنالك أدوار مهمة لمنظمات المجتمع المدني، وبخاصة تلك المتعلقة بالتحول الديمقراطي والإسهام في حل المشكلات الناجمة عن الصراع الطائفي والأزمات السياسية التي شهدتها الساحة العراقية منذ عام ٢٠٠٣؛ إذ إنها شهدت تحولًا جذريًا في الواقع السياسي العراقي عندما تغير النظام السياسي فيه من نظام فردي إلى نظام تعددي ديمقراطي، وما تبعها من أزمات ومشكلات مختلفة.

وتكمن الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة في كونها تبحث في موضوع مهم ويتسم بالحدأة، مثل موضوع منظمات المجتمع المدني هذا من جهة، ومن جهة ثانية في كون هذه المنظمات أصبح لها دورها الذي لا يُمكن تجاهله وله أهميته في معالجة الأزمات وحلها في العديد من المجتمعات.

وتتمثل إشكالية الدراسة في أنها تسعى إلى تحليل وفهم الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في المراحل التي تمر بها المجتمعات والدول بنزاعات وصراعات ومشكلات أمنية واجتماعية، ومن هنا تُثار عدة تساؤلات حول موضوع منظمات المجتمع المدني، ودورها في العراق في ظل مرحلة من الصراعات والأزمات داخليًا وخارجيًا امتدت منذ عام ٢٠٠٣، وبأشكال مختلفة، ولعل أهم هذه التساؤلات هي: ماذا يعني مصطلح ومفهوم منظمات المجتمع؟ وما علاقتها وأدوارها في المجتمعات التي تشهد نزاعات وأزمات؟ وكيف نشأت وتطورت منظمات المجتمع المدني في العراق في ظل التحولات السياسية التي شهدتها البلاد؟ وما الأدوار التي قامت بها منظمات المجتمع المدني في ظل النزاعات والاضطرابات الأمنية في الساحة العراقية؟

واعتمدت الدراسة في متنها على منهجين من مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية، وهما: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ويمكن من خلالهما تقصي المعلومات التي تحتاج إليها الدراسة ومن ثمّ تحليلها والتوصل إلى نتائجها.

ومن أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتقصّي الأدوار التي قامت بها منظمات المجتمع المدني في العراق، سيتم تقسيم الموضوع إلى عدة أقسام تتمثل في:

- منظمات المجتمع المدني في مراحل ما بعد النزاع: المفهوم والأدوار

- نشأة وتطور منظمات المجتمع المدني في العراق

- أدوار منظمات المجتمع المدني في العراق

٢. منظمات المجتمع المدني في مراحل ما بعد النزاع: المفهوم والأدوار

إن مصطلح "منظمات المجتمع المدني" كحال باقي المصطلحات في العلوم الإنسانية عامة والعلوم السياسية خاصة، له العديد من التعريفات تختلف في بعض مضامينها تبعاً لاختلاف وجهة نظر متبنيها.

ويشير مفهوم المجتمع المدني إلى أنه، "ذلك المجتمع الذي يقبل القانون كفيصل وحيد في حل كل المشكلات؛ أي إنه المجتمع المتحضر والمتطور ثقافياً، ولديه منظمات مدنية كثيرة ومتنوعة تراقب أداء السلطات وتساعد الأفراد لينالوا حقوقهم" (النوري، المجتمع المدني ومصادر التمويل. <https://bit.ly/3E9POxy>)، وهناك من يذهب إلى أن المجتمع المدني هو "مجتمع من المواطنين والأفراد والناشطين في المجال العام، والمطلعين والمنهمكين في نشاط الجمعيات والأحزاب" (الهيبي، ٢٠١٥، منظمات المجتمع المدني ودورها في الرقابة السياسية. <https://bit.ly/3JxxkrW>).

وردت تعريفات عديدة لمصطلح "منظمات المجتمع المدني" من أهمها: تُعرف منظمات المجتمع المدني بأنها: "مجموعة من الهيئات والنقابات التي تمارس نشاطاتها باستقلالية عن السلطة السياسية من خلال تقديمها العديد من البرامج والنشاطات المتعددة في مختلف المجالات، سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية أم تعليمية أم صحية؛ بغية الارتقاء بكافة شرائح المجتمع نحو الأفضل" (السبعواوي، ٢٠١٩، ص ١٢٩)، وتُعرف منظمات المجتمع المدني على أنها "عبارة عن مجموعة من البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية، التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة" (حسين، ٢٠١٢، ص ٣)، كما تُعرف منظمات المجتمع المدني أيضاً بأنها "مجموعة المؤسسات والأفراد المجتمعين بشكل منتظم وطوعي للعمل في المجال المدني بهدف توفير بيئة للحوار، وتكريس الديمقراطية، والمساهمة في بناء دولة عدالة وفق شروط القبول بتعدد الأفكار والآراء" (لكمين، ٢٠١٧، ص ٣٥).

وهناك الكثير من التعريفات الأخرى التي تخص المجتمع المدني ومنظماته، والتي من خلالها يمكن تحديد مضامين منظمات المجتمع المدني ومحتواها التي تشمل: أن الانتماء لها يكون بشكل تطوعي؛ وذلك كون الغاية منها تحقيق مصالحهم وحمايتهم. كما يتطلب الأمر أن تكون منظمات المجتمع المدني في إطار قانوني؛ لتكتسب الصفة الاعتبارية والشرعية ويكون عملها علنياً واضحاً، فضلاً عن ذلك فإن منظمات المجتمع المدني وأعضائها لا يسعون للوصول إلى السلطة بقدر ما يهدفون إلى التأثير في صناعة القرار والسياسات العامة، على الرغم من طبيعة بعض المنظمات السياسية؛ الأمر الذي يختلف فيه عن الأحزاب والقوى السياسية التي تهدف للوصول إلى السلطة والحكم. يُضاف إلى ذلك أن منظمات المجتمع المدني يجب أن تتميز بالاستقلالية عن الدولة، وأن تتوفر جملة من الشروط فيها حتى تتمكن من تحقيق غايتها وهي شيوع الثقافة الديمقراطية في الدولة، وتوفير فضاء من الحرية على الصعيدين السياسي والاجتماعي وفقاً لقوانين ضامنة، وأن يتوافر مبدأ احترام حقوق المكونات المجتمعية المختلفة (كاطع، مجتمع مدني: فلسفة المجتمع المدني وصور التحقق الفاعلة في المستقبل العراقي. <https://bit.ly/3rroqGb>).

ويكاد يتفق أغلب المختصين والعاملين في مجال المجتمع المدني ونشاطاته على أن أهم مكونات هذا المجتمع تتمثل في: النقابات العمالية والمهنية، والمؤسسات الدينية، والمنظمات الشعبية والجماهيرية، والجمعيات الأهلية والجمعيات التعاونية، والحركات الاجتماعية، والاتحادات الطلابية، والأندية الاجتماعية، ومراكز الشباب، والمنظمات التوعوية والتربوية، ومراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية، وغيرها (عثمان وعرفان، ٢٠١٤، ص ٧٣-٧٤).

أما النشاطات الأساسية التي تزاولها وتؤديها منظمات المجتمع المدني فلعل أهمها: تقديم المساعدات الإنسانية ومشروعات الإغاثة، والأعمال الخيرية، والمناصرة لقضايا حقوق الإنسان، والمساهمة بعملية إعادة الإعمار وتأهيل المناطق السكنية وتوطين المجموعات السكانية فيها، والأنشطة الخاصة بالمجالات الصحية والتعليمية والثقافية، وحملات حماية البيئة، وتعزيز الممارسات الديمقراطية، وتحقيق التنمية المستدامة بمستوياتها المختلفة، وغيرها من النشاطات التي تخص المجتمع المدني (منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، منظمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحولات الديمقراطية. <https://bit.ly/3uDrEZ8>).

وهناك من يذهب إلى أن وظائف المجتمع المدني يمكن أن تتلخص فيما يلي (محمود، ٢٠١٢، ص ٦٢٥):

- جميع المصالح العامة وتحقيقها
- وظيفة حل الصراعات والنزاعات التي تحدث في المجتمع
- تحسين الأوضاع الاقتصادية وزيادة الثروات وتنمية الطاقات الثقافية والاهتمام بها
- الإسهام في إعداد القيادات الجديدة في المجتمع
- الترويج للثقافة الديمقراطية وتعزيزها

وبالإضافة إلى هذه الوظائف والأدوار فإن هنالك أدواراً مهمة لمنظمات المجتمع المدني في المجتمعات والدول التي تُصاب بيبلاء الصراعات الداخلية والحروب الأهلية الدينية والعرقية، فهنا تكون المهمة أكثر أهمية وتعقيداً، وانطلاقاً من كون هذه المنظمات أشبه بحلقة الوصل بين الأفراد والسلطة وتعمل على تدعيم حرية وتعدد الآراء، تأتي أهمية دورها في تفعيل المشاركة في حل ومعالجة حالات الصراع والنزاع التي يعاني منها عدد من الدول، وبالتالي تأخذ دورها في تقاسم الأعباء والكلف التنموية مع مؤسسات الدولة؛ مما يسهم في تحقيق الاستجابة للمتطلبات، وتجاوز تداعيات النزاع بشكل أسرع (لكمين، ٢٠١٧، ص ٣٦). كما أن مسألة المشاركة بين منظمات المجتمع ومؤسسات الدولة هي جزء من الحاجة إلى التكامل في العمل؛ من أجل تحقيق البناء الوطني والتنمية الشاملة في مراحل ما بعد النزاع التي تمر بها المجتمعات والدول، الأمر الذي يساهم في رسم وإعداد وتنفيذ الخطط التنموية التي يحتاج إليها المجتمع، وتتناسب مع إمكانات الدولة مع ضمان وجود نظام للمحاسبة يتسم بالشفافية والوضوح (لكمين، ٢٠١٧، ص ٣٥).

وعلى الرغم من اختلاف الإمكانيات والظروف ومعطيات العمل لكل منظمة أو بيئة معينة، يمكن القول إن منظمات المجتمع المدني قد امتلكت مستوى من المؤهلات والإمكانات التي جعلتها أحد الفواعل المعنية بإعادة البناء في مراحل ما بعد النزاع، فضلاً عن الخبرة التي اكتسبتها في مهام بناء السلام والأعمال الإغاثية والإنسانية. وما أسهم في هذه الأدوار وأهميتها هو طبيعة المنظمات غير الحكومية ومرونتها في العمل والتعامل مع العديد من القضايا الحساسة، الأمر الذي مكّنها من بناء علاقات ثقة مع السكان المحليين، ناهيك عن قدرتها على بناء شراكات تطوير مشروعات من شأنها أن تسهم في عملية بناء سلام فاعل في مراحل ما بعد النزاع، وتقوية البنى الاجتماعية والسياسية والإدارية للمجتمعات المتضررة جراء النزاعات، وكذلك الإسهام في تحقيق الاستقرار النفسي والمعيشي للأفراد والجماعات التي عانت الاضطهاد والتهميش والإقصاء والتهجير خلال مرحلة الصراع (زقاق وخلالفة، ٢٠١٤، ص ٢٧٤).

وبالفعل كان لمنظمات المجتمع المدني، سواء المحلية أو الدولية، دورها المنفرد أو عبر الشراكات مع غيرها من المنظمات أو الأفراد أو المجموعات، في معالجة أوضاع المجتمعات ما بعد النزاعات، وطورت برامج عديدة من التمكين لمعالجة هذه النزاعات وبناء السلام فيها، كما عملت هذه المنظمات من أجل التأثير على سياسات الدول والمنظمات الدولية، ومراقبتها عند إدارتها للأزمات المحلية والدولية؛ وذلك من أجل التوعية بأهمية تلبية احتياجات المجتمعات التي تعاني تداعيات الحروب والصراعات (فيشر، ٢٠٠٦، ص ٩). ونشطت منظمات أخرى في الدبلوماسية الوقائية، وشارك بعضها في عمليات صنع السلام، وساهم غيرها في أوقات الصراعات والحروب في الحفاظ على نوع من العلاقات عابر لخطوط النزاعات والتقسيمات العرقية، وتخصصت منظمات أخرى في إعادة الإعمار وتحقيق التنمية بعد النزاعات (فيشر، ٢٠٠٦، ص ٨)، والأمثلة والتجارب كثيرة عليها ومنها في أيرلندا الشمالية، وغواتيمالا، وجنوب إفريقيا، ويوغسلافيا، وغيرها.

٣. نشأة وتطور منظمات المجتمع المدني في العراق

عند الحديث عن نشأة المجتمع المدني ومنظماته في العراق نجد أن هذه النشأة مرت بعدة مراحل، وكل مرحلة لها خصوصيتها في نشأة ووجود منظمات المجتمع المدني ومزاولة نشاطاتها وفقاً للأوضاع السياسية في كل مرحلة من هذه المراحل التي يمكن تقسيمها إلى:

١.٣ مرحلة العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)

قد قد تأسست العديد من منظمات المجتمع المدني ما بعد إعلان الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، وكان منها منظمات طلابية وأخرى نقابية ونسائية، فضلاً عن العديد من الجمعيات الخيرية والثقافية، التي كانت لها نشاطاتها وفعاليتها وفقاً لعدة قوانين قد صدرت لتنظيم عملها وفعاليتها، منها: قانون عام ١٩٢٢، وقانون عام ١٩٢٥، وقانون عام ١٩٥٤، وقانون عام ١٩٥٥ (الهيبي، ٢٠١٥، منظمات المجتمع المدني ودورها في الرقابة السياسية. <https://bit.ly/3JxxkrW>)، وما يلاحظ على تلك المرحلة أيضاً أن هنالك عدداً من منظمات المجتمع المدني المهنية والتعاونية قد تشكلت وقدمت خدمات إنسانية عديدة، منها تشكلت بشكل رسمي وأخرى غير

رسمي. ومن الأمثلة: جمعية حماية الأطفال التي أُسِّست عام ١٩٢٨، وجمعية الهلال الأحمر العراقية التي أُسِّست عام ١٩٣٢، وجمعية بيوت الامة وأُسِّست عام ١٩٣٥، واتحاد النساء العراقي الذي أُسِّس عام ١٩٤٤ (النصار، ٢٠١٤، ص ٢١٥).

ومن الجدير بالذكر، أن مكونات المجتمع المدني خلال مرحلة العهد الملكي في العراق قد تطورت بوتيرة متسارعة، وقد رافقت عملية تحديث مجتمع زراعي انتقل من أشكال التنظيم التقليدية إلى مجتمع يعتمد معايير الثروة والتعليم الحديث، وأدت عمليات التحديث هذه إلى نشوء طبقات وسطى تعتمد على التعليم الحديث والملكية ورأس المال، وكذلك تبلورت طبقات عاملة في الصناعات الحديثة وطبقة فلاحية، ونمت اتحادات وجمعيات وحركات اجتماعية تعبر وتدافع عن مصالح هذه الطبقات، وتضغط في المجال السياسي من أجلها. وخلال هذه المرحلة كانت أول إشارة صريحة ورسمية وقانونية لشرعية تشكيل منظمات المجتمع المدني قد جاءت في القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥، الذي نصت المادة الثانية عشرة فيه على "أن للعراقيين حرية إبداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام إليها ضمن حدود القانون"، ويُعد هذا القانون البادرة الأولى لتكوين منظمات المجتمع المدني في العراق خلال العهد الملكي (خورشيد، ٢٠٢١، ص ١٥٠).

٢.٣ مرحلة العهد الجمهوري (١٩٥٨-٢٠٠٣)

بدأت هذه المرحلة مع إعلان قيام الجمهورية في العراق وانتهاء الحكم الملكي على إثر تغيير عام ١٩٥٨، وما نتج عنه من إنهاء الحياة الدستورية في العراق، وإعلان الأحكام العرفية التي انتهت معها مرحلة الأحزاب العلنية، وصارت الأحزاب والتنظيمات تعمل بشكل سري، وحصلت انشقاقات مجتمعية في ظل غياب البنى الدستورية فانعدمت بذلك فرص بناء مجتمع مدني فاعل (النصار، ٢٠١٤، ص ٢١٥).

ولم يكن الحال بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني بالأفضل في العهد الجمهوري الثاني، الذي بدأ عقب أحداث عام ١٩٦٣؛ إذ كان هنالك من يرى أن دور منظمات المجتمع المدني تقلص بشكل ملحوظ وذلك بسبب هيمنة السلطة المركزية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً؛ الأمر الذي أضعف دور المجتمع المدني في التعبير عن نفسه بالشكل المناسب، وفي العهد الجمهوري الثالث لم تعد هنالك منظمات مجتمع مدني بالمعنى الحقيقي للمفهوم بقدر ما أصبحت المؤسسات الثقافية والاقتصادية والطلابية والفلاحية وغيرها واجهات تُعبّر عن الحزب الحاكم وتوجهاته (إبراهيم ومهدي، ٢٠١٨، ص ١٢٠)..

٣.٣ مرحلة ما بعد التغيير عام ٢٠٠٣

منذ بداية هذه المرحلة، شهد العراق البدء بتأسيس عدد كبير من منظمات المجتمع المدني في ظل التحولات السياسية التي شهدتها البلاد وتمثلت بتغيير النظام من شمولي إلى تعددي؛ الأمر الذي أتاح الفرصة لنشأة هذه المنظمات، وفي السنة الأولى للتغيير بلغ عدد المنظمات التي تم تسجيلها بشكل رسمي ٩٧٧ منظمة، وتم إصدار الأمر المرقم ٤٥ في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٣ من الحاكم المدني للعراق الذي وفر إطاراً قانونياً لعمل منظمات المجتمع المدني في العراق، وقد دعمت سلطات الاحتلال الأمريكي في حينها تأسيس المئات من منظمات المجتمع المدني في العراق، ثم تبعها استحداث وزارة باسم "وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني" ضمن التشكيلة الحكومية الأولى

في العراق في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣، وكانت هذه الوزارة تُمثل المؤسسة الحكومية الأساس التي تُعنى بنشر ثقافة المجتمع المدني في العراق، ومن مهامها تنظيم وتنسيق نشاطات ومنظمات وهيئات وجمعيات المجتمع المدني بشكل مباشر أو من خلال "مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية". ولكن تم حل هذه الوزارة ليتم تشكيل "دائرة المنظمات غير الحكومية" التي تتبع الأمانة العامة لمجلس الوزراء عام ٢٠٠٨، والتي من أبرز مهامها الإشراف والمتابعة على عمل منظمات المجتمع المدني في العراق بالمجالين الإداري والفني (الزهيري، ٢٠٢١، ص ٧٧٧-٧٧٨).

في إطار تطور عمل منظمات المجتمع المدني في العراق والاهتمام الحكومي بها، صدر قانون المنظمات غير الحكومية رقم ١٢ لعام ٢٠١٠، وهو القانون الأساس الذي ينظم عمل منظمات وجمعيات المجتمع المدني في المحافظات العراقية غير المنتظمة بإقليم، أما المنظمات في محافظات إقليم كردستان فينظمها قانون رقم ١ لعام ٢٠١١.

ويشير العديد من التقارير إلى أن عدد منظمات المجتمع المدني التي أُسست في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وصلت إلى ما يقرب من سبعة آلاف منظمة، منها ما توقف عن العمل لأسباب مختلفة وأخرى ما زالت فاعلة، وأن هنالك أربعة آلاف منظمة مسجلة بشكل رسمي لدى دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة لأمانة مجلس الوزراء، وهنالك من يرى أن عدداً من هذه المنظمات المنتشرة في مختلف المحافظات يزاول نشاطاته بشكل مناسب، بينما انحازت منظمات أخرى إلى جهات سياسية ولم تؤد دورها المطلوب (الشمري، ٢٠٢١، آلاف المنظمات غير الحكومية بالعراق: وجهات حزبية ومشاريع تريح. <https://bit.ly/3JF4TZc>).

أما أنواع منظمات المجتمع المدني في العراق فإنها تنقسم إلى: تنظيمات شبابية ونسوية، ومنظمات حقوق الإنسان، ومنظمات وجمعيات خيرية، ونقابات ومهنية، ومنظمات ثقافية، وأخرى تخص البيئة والحفاظ عليها (نوري، ٢٠١٠، ص ٣٨٨)، ومنظمات لبناء السلام والتعايش السلمي، ومنظمات تعليمية وعلمية وغيرها من أنواع المنظمات الأخرى.

٤. أدوار منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد النزاع في العراق

منذ عام ٢٠٠٣، شهد العراق أحداثاً عديدة وجسيمة تمثلت في احتلال الولايات المتحدة الأمريكية له، وإسقاط النظام السياسي فيه، وتدمير البنى التحتية، وشهدت البلاد بروز الحركات الإرهابية والجماعات المسلحة والمليشيات وصراعات طائفية استهدفت المكونات المجتمعية العراقية المختلفة، وفي ظل ذلك برزت الحاجة إلى وجود نشاطات منظمات المجتمع المدني المختلفة من أجل أن تؤدي دورها في خدمة المجتمع، وتسهم في تقديم الخدمات إلى الأفراد والجماعات المتضررة من العنف والإرهاب، كذلك الحاجة إلى قوى وتنظيمات ديمقراطية وطنية فاعلة تسعى إلى بناء مجتمع مدني سليم، وتعنى بالإنسان، وتسهم بإعادة الأعمار، وتوفير الخدمات الإنسانية والخيرية والتنمية في بناء المجتمع الذي تعرّض إلى أزمات أمنية وسياسية ونزاعات طائفية (العزاوي، ٢٠٠٨، الإطار القانوني لعمل المنظمات غير الحكومية في العراق: مفهوم وتوصيف مؤسسات المجتمع المدني العراقية. <https://bit.ly/3vbUwXA>).

وكون جوهر المجتمع المدني يتمثل بمجموعة من الروابط والعلاقات والتفاعلات التي تتجاوز الروابط والعلاقات التقليدية في الانتماء إلى العرق أو القومية وغيرها، لتضم أفراد المجتمع في إطار مؤسسي ينتظم على أساس المواطنة والمصلحة العامة في الدولة، لأن المجتمع المدني قائم على هذه الأسس التي لها فاعليتها، فإن الأمر يفرض ضرورة أن تأخذ منظمات المجتمع المدني دورها في إرساء بُنى جديدة تعالج تداعيات المشكلات والصراعات الداخلية المجتمعية والمذهبية، وتجاوز تعقيدات وتحديات وأخطاء المرحلتين الماضية والراهنة في البلاد (سليم، ٢٠٠٦، ص ٢١).

وبالفعل، هنالك العديد من منظمات المجتمع المدني التي أدت أدواراً تتفاوت في أهميتها من منظمة إلى أخرى في العراق في ظل مراحل معقدة شهدتها البلاد منذ عام ٢٠٠٣، ويمكن إيجاز أهم هذه الأدوار فيما يلي:

١.٤ دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي

يشير التحول الديمقراطي في العراق إلى الانتقال من نظام الحزب الواحد الشمولي إلى النظام التعددي الديمقراطي، ولكن في ظل أوضاع مضطربة وأعمال عنف وأزمات متعددة؛ الأمر الذي يتطلب بناء ديمقراطية تتناسب مع الوضع العراقي وتساهم في حل مشكلاته المختلفة. ومن هنا، فإن المجتمع المدني يمثل البنية التحتية المدعومة للديمقراطية في الدول والمجتمعات التي حصلت فيها النزاعات، كونه يعمل على غرس وترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية التي تدعم استخدام الأساليب السلمية في التعبير عن الآراء والمطالب للشعب، وبالتالي فإن المجتمع المدني وما يتبناه من معايير يقوم عليها نشاطه من تسامح ومشاركة وإدارة التنوع والاختلاف بالوسائل السلمية، يتوافق مع الديمقراطية من جانب كونها أداة لإدارة الصراع (لكمين، ٢٠١٧، ص ٣٦).

وقد أسهمت منظمات المجتمع المدني في دعم العملية السياسية في العراق من خلال الإسهام في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية عبر غرس القيم والمبادئ في نفوس أعضائها، التي تقوم على المساواة والإنصاف وتقبل الرأي الآخر والتضامن والتعاون والاستقرار وتحمل المسؤولية والاهتمام بالشؤون العامة، مثلما كان لمنظمات المجتمع المدني في العراق دورها في عملية الوعي السياسي لدى المواطنين ثقافياً من خلال القيام بوظائفها الأساسية في المجتمع، وتربوياً من خلال الممارسة الديمقراطية والتدريب العملي على الأسس الديمقراطية لمنظمات المجتمع المدني. فشكلت هذه المنظمات مصدراً مهماً للتنشئة السياسية عبر تدريب الشباب العراقيين على الممارسات الديمقراطية، وتثقيفهم في قواعدها، وبيان أهميتها كونها أحد أسس بناء الدولة الحديثة، وفي هذا الإطار أيضاً، ساهمت منظمات المجتمع المدني بتعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخ قيمها، فكان لها دورها في حركة الاحتجاجات التي انطلقت منذ عام ٢٠١٧ ثم عام ٢٠١٩ وعقدت الندوات والورش والمؤتمرات ومقابلات المسؤولين للمطالبة بسن قانون جديد للانتخابات، وبالفعل تحقق ذلك في تشريع قانون انتخابي جديد يمنح الفرصة للقوى والأحزاب الصغيرة من أجل الوصول إلى مقاعد مجلس النواب (الزهيري، ٢٠٢١، ص ٧٨٠-٧٨١).

٢.٤ دور منظمات المجتمع المدني في عملية بناء السلام

لا يقتصر دور منظمات المجتمع المدني على عملية بناء السلام فحسب، بل لها أدوار في عملية الحل أيضاً من خلال تقديم الخدمات الأساسية التي تحقق الحد الأدنى من الحاجات الإنسانية الأساسية مثل الصحة والتربية، وتعمل أيضاً هذه المنظمات في مراحل العنف والصراع على الصعيد المجتمعي؛ لتشجيع الاتصال والمصالحة بين الأطراف المتنازعة، وتشجيع المبادرات التجارية والثقافية بينهم (رضا، ٢٠١٦، ص ٣٣١).

واعتمدت منظمات المجتمع المدني العديد من الوسائل، منها: تقديم المشورة السياسية لعدد من القوى السياسية والأطراف المختلفة، وإقامة الورش الحوارية من أجل تقريب وجهات النظر بينها، وبناء الشراكات مع المجموعات المحلية، وتطوير البرامج والمشروعات الخاصة ببناء السلام، كما عمل العديد من منظمات المجتمع المدني على التثقيف في مجال القضايا المتعلقة بالسلم الاجتماعي، ونشر ثقافة الحلول السلمية والمدنية للمشكلات الاجتماعية، وذلك من خلال العديد من الوسائل كالإعلام والفنون والفعاليات الثقافية والورش الحوارية (صالح، ٢٠١٩، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق سلام مستدام. <https://bit.ly/37Mitwy>). ولا سيما تلك التي تركز على الشباب والشخصيات المؤثرة مجتمعياً، وهذه البرامج قد عملت عليها منظمات عديدة، مثل: جمعية الأمل العراقية، ومنظمة الفردوس، وفرق السلام التطوعية المنتشرة في عدة محافظات عراقية.

ولعل أهم وظائف منظمات المجتمع المدني في مجال حل النزاع وبناء السلام يمكن إيجازها بما يلي: (رضا، ٢٠١٦، ص ٣٣١)

- تأهيل أطراف النزاع من خلال وسائل التربية والتدريب في مناطق النزاع
 - العمل على إدراج موضوعات حل النزاع على أجندة السياسات العامة للدولة
 - إبراز صوت منظمات المجتمع المدني والفاعلين الاجتماعيين وتفعيل أدوارهم وقت النزاع
 - السعي من أجل تعبئة المجتمع المدني لتقديم مبادرات السلام والضغط من أجل إيقاف العنف
- وكل ما ذكر تم تبنيه بشكل او بآخر من قبل منظمات المجتمع المدني في العراق.

٣.٤ دور منظمات المجتمع المدني في ملف المصالحة الوطنية

يُعد ملف المصالحة الوطنية من الملفات والقضايا التي أخذت حيزاً في سياسات الحكومات المتعاقبة، وخطابات القوى السياسية ومؤتمراتها منذ عام ٢٠٠٤ إلى يومنا هذا، ولكن لم تتحقق النتائج المرجوة لهذه القضية، وعلى الرغم من ذلك فقد كان لمنظمات المجتمع المدني دورها وموقفها في دعم وتفعيل مبادرات ومشروعات المصالحة الوطنية في العراق، وإقامة العديد من الورش والجلسات الحوارية مع الأطراف المعنية في المصالحة الوطنية على الصعيدين الشعبي والحكومي (المظفر، ٢٠١٧، ص ٥)، وتقديم الدراسات والبحوث إلى الجهات المعنية التي تخص التجارب العالمية في مجال المصالحة الوطنية، وإمكانية استفادة العراق من هذه التجارب.

٤.٤ دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية

تعتمد التنمية على مبدأ أساس يتمثل بالمشاركة، وهذه المشاركة تقوم على أساس المساواة والشمولية والمشاركة للجميع من دون تمييز؛ الأمر الذي يشجع الفئات المهمشة والفقراء على المشاركة في التخطيط والإنماء، وأن فكرة المشاركة تقوم على مفهوم اشتراك الأطراف الفاعلة ومنها منظمات المجتمع المدني؛ الأمر الذي يشير إلى إسهامات هذه المنظمات هي أطراف فاعلة في عمليات التنمية، وتأتي أهمية دورها من خلال مساهمتها في تنمية المجتمع بمختلف مجالاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والصحية والتعليمية والتوعوية، كونها على تماس مباشر مع مختلف القطاعات الخدمية والصناعية الحكومية، فضلاً عن الخدمات التطوعية والخيرية والتعاونية لمنظمات المجتمع المدني فإن دورها يمتد إلى إعطاء المجتمع ميزة وطابع تنموي إصلاحي، مثلما تعمل منظمات المجتمع المدني على تحفيز المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام، وتفعيل قيم المواطنة والمشاركة المدنية والتنمية بالشراكة (السبعوي، ٢٠١٩، ص ١٢٩). ومما يساعد منظمات المجتمع المدني في العراق على ممارسة دورها في التنمية هو أنها على تماس مباشر مع مختلف المكونات المجتمعية، وهنالك منظمات تمتلك قاعدة بيانات عن احتياجات المجتمع والشرائح المختلفة، كما تساعد منظمات المجتمع المدني في توفير الأيدي العاملة للعديد من المشروعات لتسهم في الحد من البطالة، وذلك من خلال التدريبات وورش العمل وتهيئة كوادر مدربة تعمل في هذه المشروعات (الجنابي، ٢٠١٠، ص ٥).

٥.٤ دور منظمات المجتمع المدني في أزمة النازحين

أدت الظروف والأوضاع التي مرَّ ويمرُّ بها العراق في المراحل المختلفة إلى حدوث حالات نزوح للسكان من مناطق إلى أخرى أو من محافظة إلى أخرى لأسباب سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية، إلا أن المرحلة فيما بعد عام ٢٠٠٣ قد شهدت موجتين من النزوح، الأولى كانت خلال العام ٢٠٠٦ وما بعده عندما تزايدت أعمال العنف الطائفي، والقتل على الهوية والتهجير لأسباب مذهبية وتغيرت نتائجها التركيبية الديموجرافية للعديد من المناطق، والكثير ممن نزحوا لم يعودوا إلى مناطق سكنهم الأصلية حتى الآن. أما الموجة الثانية من النزوح، وهي الأكبر من نوعها على الإطلاق في العراق، فقد حصلت بسبب سيطرة تنظيم داعش في ١٠ يونيو ٢٠١٤ على مدن وقرى مناطق واسعة من محافظات نينوى، وصلاح الدين، والأنبار، وكركوك وديالى، إذ نزح ما يقرب من ٥,٦ ملايين شخص خلال سنوات سيطرة التنظيم (٢٠١٤-٢٠١٧)، وأدت حالة النزوح هذه إلى انخفاض حاد في مدخولات النازحين بسبب فقدان ممتلكاتهم ومدخراتهم وفرص عملهم، وازدادت نسبة الفقر بين الأسر النازحة من ٢٣٪ إلى ٤٢٪، ووصل عدد المخيمات إلى ١٧٤ مخيماً في ثلاث عشرة محافظة (مفتن، ٢٠٢٠، ص ١٥)، وكانت الظروف التي تعيش فيها الأسر النازحة -في أغلبها- صعبة ومأساوية.

وتطلبت معالجة أوضاع هؤلاء النازحين جهوداً استثنائية كبيرة من مختلف الأطراف، سواء الحكومية أو منظمات المجتمع المدني المختلفة، وقد كان هنالك تحرك واسع شهدته البلاد لمعالجة أزمة النازحين شارك فيه منظمات إنسانية وتجمعات أهلية تطوعية ومبادرات فردية كثيرة، وفيما يخص منظمات المجتمع المدني فقد قامت بأدوار عديدة في هذا المجال؛ إذ شكلت شبكات مشاركة لإغاثة النازحين وتقديم الاحتياجات الأساسية، التي شملت

توفير الخيام والمواد الغذائية والملابس والأغطية للنازحين في المناطق السكنية أو في المخيمات المخصصة لهم، وكانت جهودها كبيرة وداعمة للجهود الحكومية، فضلاً عن عمليات الرصد والتوثيق التي يقوم بها العديد من المنظمات لما يتعرض له النازحون من انتهاكات لحقوق الإنسان من جهة، أو توفير البيانات عن أعدادهم واحتياجاتهم لباقي المنظمات والجهات الأخرى المعنية بتقديم الجهود لدعمهم، ولكن لم تكن تلك الجهود والتي تلبي جميع الاحتياجات للنازحين لكونها أكبر من الإمكانيات المادية والمالية لهذه المنظمات ذات التمويل المحدود (الشمري، ٢٠١٨، ص ٣٧٣).

٥. الخاتمة

يُمكن القول إن لمنظمات المجتمع المدني أدواراً مختلفة، ومنها دورها في دول ومجتمعات ما بعد النزاع أو التي تُصاب بالصراعات والمشكلات العرقية أو الدينية أو الأيديولوجية. وفيما يخص العراق فإن منظمات المجتمع المدني، على الرغم من أن نشأتها تعود إلى مراحل متقدمة بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة، تأثرت بالتحويلات السياسية التي مرت بها البلاد؛ فترجع عددها ونشاطها في مراحل، ثم عاد بشكل كبير في مرحلة أخرى بعد عام ٢٠٠٣، وتزايد دورها في ظل الحاجة إليها للإسهام في معالجة العديد من القضايا والمشكلات التي برزت في المجتمع والساحة العراقية، مثل: تزايد الفقر، واستشراء الفساد، والأزمات السياسية، والعنف الطائفي.

ويمكن عبر تتبع مسار نشاط وعمل وتطور منظمات المجتمع المدني في العراق أن نجد أنها، خلال المرحلة من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٤، استمرت أعدادها في التزايد، وأخذت أدواراً معينة تركزت على نشر مفاهيم التعددية والديمقراطية وغيرها والتثقيف لها بغية ترسيخها لدى المجتمع والدولة، وأدواراً أخرى بعد عام ٢٠١٤ في ظل تزايد خطر الإرهاب والتطرف ومشكلة النزوح؛ فصارت هذه الأدوار تركز على التنمية وبناء السلام وتقديم الخدمات للنازحين.

ولكن لا يعني كل ذلك أن منظمات المجتمع المدني لا تواجه تحديات أو معوقات في مسار عملها ووجودها؛ إذ إن هنالك العديد من التحديات، منها أمنية وسياسية وقيمية وأخرى تتعلق بتمويلها، أثرت وتؤثر سلباً وإيجاباً على واقع منظمات المجتمع المدني ومستقبلها في العراق.

المراجع

١. المراجع العربية

- إبراهيم، ياسر علي - ومهدي، عدنان عبد الأمير. (٢٠١٨). دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة قضايا سياسية: ٥٥: ٩٧-١٤٢.
- الجنابي، شذى. (٢٠١٠). تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية. صحيفة النهار: ١٧: ٥.
- الزهيري، فلاح كاظم خلف. (٢٠٢١). المجتمع المدني وبناء الدولة الحديثة في العراق بعد عام ٢٠٠٣: التمكين وحدود الشركة الوطنية. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية: ٣(٤٢): ٧٦٧-٧٩٥.
- السبعواوي، هناء جاسم محمد. (٢٠١٩). إسهامات منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي (نماذج مختارة من مدينة الموصل)، مجلة دراسات موصلية: ٥٣: ١٢٥-١٥٢.
- الشمري، مصطفى إبراهيم سلمان. (٢٠١٨). الرؤية الأمريكية لمنظمات المجتمع المدني في العراق. مجلة العلوم السياسية: ٥٥: ٣٥٧-٣٨٨.
- المظفر، جيهان. (٢٠١٧). منظمات المجتمع المدني ودورها في المصالحة الوطنية. جريدة المواطن: ٢٦٨٤: ٥.
- النصار، نزار. (٢٠١٤). دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية - دراسة استطلاعية في جامعة واسط. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية: ٦(١٦): ٢٠٧-٢٣٧.
- حسين، سارة إبراهيم. (٢٠١٢). مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة: العراق أنموذجاً. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية. جامعة النهرين. بغداد. العراق.
- خورشيد، سراب جبار. (٢٠٢١). منظمات المجتمع المدني في العراق وغيرها في التحولات الديمقراطية. مجلة العلوم الانسانية والحضارة. ٣(٢): ١٤٦-١٦٩.
- رضا، دمدوم. (٢٠١٦). دور الفاعلين الاجتماعيين في حل النزاعات الدولية. مجلة الحوار المتوسطي: ١٣-١٤: ٣٢٤-٣٣٩.
- زقاق، عادل - وخلالفة، هاجر. (٢٠١٤). عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة بناء السلام. مجلة دفا تر السياسة والقانون: ١١: ٢٦٥-٢٨٩.
- سليم، نبيل محمد. (٢٠٠٦). مؤسسات المجتمع المدني والبناء السياسي في العراق. مجلة دراسات دولية: ٣١-٣٢: ١٣-٢٤.
- عثمان، عبد الرحمن صوفي وعرفان، محمود محمود. (٢٠١٤). دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات). مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية: ٢

(٥): ٦٧-٨٢.

- فيشر، مارتينا. (٢٠٠٦). المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات. ترجمة: يوسف حجازي، مركز بحوث برغهوف للإدارة البناء للنزاعات، برلين، ألمانيا.
- لكمين، خيرة. (٢٠١٧). دور الفواعل الوطنية غير الرسمية في بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع - العراق أنموذجاً. حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية: ٢٠: ٣١-٥٣.
- محمود، عباس فاضل. (٢٠١٢). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية في العراق. مجلة الأستاذ: ٢٠٣: ٦١٥-٦٤١.
- مفتن، أحمد قاسم. (٢٠٢٠). التحديات الاجتماعية للواقع المعاش في العراق: رؤية سياساتية. مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، الأردن.
- نوري، إسراء علاء الدين. (٢٠١٠). دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد (دراسة حالة العراق). مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية: ٢(٦): ٣٦٧-٤٠٤.

٢. المواقع الإلكترونية

الشمري، براء. (٢٠٢١). آلاف المنظمات غير الحكومية بالعراق: وجهات حزبية ومشاريع تريح.

<https://bit.ly/3JF4TZc>

العزاوي، باسل عبد الوهاب. (٢٠٠٨). الإطار القانوني لعمل المنظمات غير الحكومية في العراق: مفهوم وتوصيف مؤسسات المجتمع المدني العراقية.

<https://bit.ly/3vbUwXA>

النوري، عباس. المجتمع المدني ومصادر التمويل.

<https://bit.ly/3E9POxy>

الهيبي، قحطان محمد صالح. (٢٠١٥). منظمات المجتمع المدني ودورها في الرقابة السياسية.

<https://bit.ly/3JxxkrW>

صالح، عمار. (٢٠١٩). دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق سلام مستدام.

<https://bit.ly/37Mitwy>

كاظم، سيف الدين. مجتمع مدني: فلسفة المجتمع المدني وصور التحقق الفاعلة في المستقبل العراقي.

<https://bit.ly/3rroqGb>

منظمة حمورابي لحقوق الإنسان. منظمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحولات الديمقراطية.

<https://bit.ly/3uDrEZ8>